المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الازمة التونسية عام 2021 وانعكاسها على الاوضاع السياسية
اسم الكاتب: م.م. طيبه ضياء منعم، م.م. شهد عامر كزار
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9957
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 09:29 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الازمة التونسية عام ٢٠٢١ وانعكاسها على الاوضاع السياسية

The Tunisian crisis in 2021 and its repercussions on the political situation

م.م طيبه ضياء منعم
الجامعة العراقية / كلية العلوم الاسلامية
tiba.dh.muneam@aliraqia.edu.iq

م.م شهد عامر كزار
الجامعة العراقية / كلية الهندسة
Shahad.a.kazar@aliraqia.edu.iq

الملخص:-

تعد الازمة في الوقت الحاضر مصدر يسبب القلق للمجتمعات بصورة عامة ، وللأفراد بصورة خاصة ، لصعوبة السيطرة عليها ، ووضع خطة لكيفية ادارتها ، وان تونس تعيش في مجموعة من الازمات المتداخلة ،والمتراكمة والمركبة في المجالات كافة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي اثرت على الاوضاع السياسية في البلاد حيث انها سببت شلل وتعطيل المؤسسي على المستويات الشعبية والرسمية والحزبية ، اضافة الى قوى المجتمع المدني ، ولقد حدثت الازمة في تونس عام(٢٠٢١) ، بعد ان اعلن الرئيس التونسي(قيس سعيد) ، حالة الاستثنائية في البلاد ، واتخاذ قرارات اثرت على النظام السياسي مما انعكس سلبا على الاوضاع السياسية في البلاد.

الكلمات المفتاحية:- الازمة ، تونس ، الاوضاع السياسية

Abstract:

The crisis is currently a source of concern for societies in general, and for individuals in particular, due to the difficulty of controlling it and developing a plan for how to manage it. Tunisia is living in a set of intertwined, accumulated and complex crises in all social, political and economic fields that have affected the political situation in the country, as it has caused institutional paralysis and disruption at the popular, official and partisan levels, in addition to civil society forces. The crisis occurred in Tunisia in 2021 AD, after Tunisian President Kais Saied declared a state of emergency in the country and made decisions that affected the political system, which negatively affected the political situation in the country.

Keywords: Crisis, Tunisia, Political situation

المقدمة:-

تعاني الدولة التونسية من هشاشة واضطرابات في الاصعدة كافة السياسية والاجتماعية و الامنية والاقتصادية منذ عام(٢٠١١) ، ولقد زادت حدة الازمة في الانتخابات التي حدثت عام(٢٠١٩) ، اذ بدأت البلاد تشهد في الاشهر الاخيرة ازمة صحية تمثلت في جائحة كورونا مما ادى الى تصاعد الغضب الشعبي على الماسكين السلطة السياسية ، بسبب تدهور اوضاع البلاد بشكل غير مسبوق، ولقد تصاعد الغضب بشكل كبير في عام(٢٠٢١) ،اذ شهدت تونس مظاهرات شعبية كبيرة لم تشهدها منذ عام (٢٠١١)،أذ ان المظاهرات ركزت على الرئيس والبرلمان وحزب حركة النهضة ، مما ادى الى قيام الرئيس (قيس سعيد) بإعلان جملة من القرارات ادت الى حدوث ازمة كبيرة في البلاد واثرت على الاوضاع السياسية ، وكان من بين هذه القرارات تجميد عمل البرلمان واقالة الحكومة التي ادت الى الانعكاس بشكل سلبي على الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد .

اهمية البحث

ان اهمية البحث تكمن في معرفة الازمة التونسية ومدى تأثيرها على الاوضاع السياسية في البلاد ومعرفة الاسباب التي ادت الى حدوثها.

اهداف البحث

ان البحث يهدف الى :-

١- معرفة مفهوم الازمة .

٢- معرفة الازمة التونسية .

٣- معرفة الاسباب المؤدية الى حدوثها.

٤- معرفة مدى تأثير الازمة التونسية على الاوضاع السياسية .

مشكلة البحث

تعاني الدولة التونسية العديد من الازمات المتعددة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على استقرار البلاد وعلى الاوضاع السياسية ومن اقوه الازمات التي تعرضت لها تونس هي ازمة(٢٠٢١) ، وهنالك عدد من التساؤلات حول ذلك وهي:

١-ماهي الازمة التونسية ؟

٢- ماهي العوامل التي كانت السبب في حدوث الازمة التونسية ؟

٣- كيف اثرت الازمة التونسية على الاوضاع السياسية في البلاد؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها هل ان الازمة في تونس عام(٢٠٢١) ، اثرت على الحكومة ، و عمل البرلمان وهل كانت قرارات الرئيس (قيس سعيد) لها تأثير على الاوضاع السياسية والاقتصادية .

منهجية البحث

في هذا البحث تم الاعتماد على المنهج التاريخي للوصول الى معرفة الاسباب التي ادت الى حدوث الازمة التونسية عام(٢٠٢١)، اضافة الى استخدام المنهج التحليلي الوصفي الذي يعمل على تحليل الاوضاع والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تونس.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور وهي :-

المحور الاول : مفهوم الازمة.

المحور الثاني : الازمة التونسية قبل عام ٢٠٢١.

المحور الثالث : المحور الثالث : تأثير الازمة التونسية عام ٢٠٢١ على الاوضاع السياسية.

خاتمة

استنتاج

قائمة المصادر

المحور الاول: مفهوم الازمة

اولاً: تعريف الازمة .

١- **تعريف الازمة لغوياً** : وهي تعني الشدة والقحط ومعنى ثاني يقال ازم العام حيث اشتد قحطه وشدت الموارد ويطلق هذا المعنى على المصائب والابتلاءات (المفرجي ٢٠٢٢ ، ١٣٨) ، وايضا استخدم المصطلح منذ القرون القديمة عند الصينين كلمه(weiji) ، تعبر هذه الكلمة عن الازمة ، تكون كلمة مركبة تتضمن جانبين من المعاني هي، الخطر والفرصة ،اذ ان الازمة تنطوي على الفرصة ويجب استغلالها ،كما انها تنطوي على جانب الخطر ويفترض تجنبها (الكيلاني ٢٠٠٩ ، ٣٦) .

٢- **تعريف الازمة اصطلاحاً** : فتعرف الازمة على انها تهديد خطير فهي تمثل حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه المواقف جديدة تكون سلبيه او ايجابية وتؤثر على مختلف الكيانات ، وبمعناها الاخر فهي تعني حالة طارئة او حدث واقع مفاجئ يؤدي الى خلق اخلال بالنظام المتبع ويتسم في هذه الجانب عدم التوازن ويضعف المركز التنافسي لها، ويتطلب عمل سريعا وتحركا فوريا درجة الخلل والذي يتركه هذا الجانب من الاحداث الازمة تفرض على المنظمات في سير

العمل، ويمثل تحول في احداث المستقبل التي تؤدي الى التغير الكبير والاستفادة منه سواء كان ايجابي او سلبي (سليم ٢٠١٣ ، ٧٠) .

وتعرف الازمة ايضاً على انها توقع الحدث السلبي الذي لا يمكن تجاهله مهما كانت درجة استعداد المؤسسة، والذي يمكن ان يحدث تدميرها او على الاقل الحاقها بالضرر بها (الريخت ٢٠٠٨ ، ١)

كما انها تعني ايضا بمثابة خلل يؤثر تأثيرا ماديا على نظام كله ، اذ انه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام ، وتتسم الازمة غالبا بعنصر المفاجأة ، وضيق الوقت ونقص المعلومات ، فضلاً عن تهديد مالي وبشري (زكي ٢٠١٧ ، ٥) .

وتعني الازمة من ناحية (ادارة الازمات) هي " فن وعلم، ولكنها من الجانب التطبيقي فهي فن اكثر من جانب علم لا نها تتعلق بالتطورات مواهب القيادة لا يمكن ان تكون تكتسب بالمعرفة، والمقصد من ادارة الازمة هو تغير الامر الاحداث مع منع وتجنب القتال فاذا تحولت الازمة الى مسار القتال فتعتبر الادارة فاشلة (زكي ، ٦) .

اما تعريف الازمة من الناحية (السياسية) : قد تكون من حالة او مشكلة تودي بأبعاد هذا النظام السياسي وتستدعي من اتخاذ القرار الذي تمثله سواء كان من الجانب الاداري او السياسي او الاقتصادي او الثقافي (السيد ٢٠٠٢) .

وعلى ذلك فأن تعريف الازمة له عدد من المعاني نتيجة التغير البيئة الخارجية والداخلية ، والتي تعمل بها المنظمات على سواء كانت انتاجية او خدمية ، مما يستتبع حصول ازمات تقضي فرض على المنظمات لا دارتها والاستفادة من النتائج الفعالة والسلبية ، وتعتبر الازمة مشكلة تتمثل بالصعوبة الشديدة ومهمه لحضه حاسمة تتعلق بمستقبل النظام الاداري وتأثر بها لدى صانع القرار تجعلهم مرتكبين ومشتتين للغاية (البسيوني ٢٠٢٢ ، ٣٣٣) .

ثانياً: خصائص الازمة.

وتبقى ان الازمة اخطر ما فيها هي المضاعفات التي تحدث من خلال تدخل طرف ثالث تتعرض الى مصالح حيوية وخطر ، وقد تؤدي بها الامر الى اتخاذ القرارات واجراءات تفضي الى موقفا مع جانب واحد طرفي الازمة ، وضد الطرف الثاني للازمة ، اذ ان البيئة الدولية ومتشابكة ومتجانسة وحافله بتداخل بعض لا هداف والمصالح فان الدخول الطرف الثالث الى الساحة قد يجر طرف الاخرى بسبب تحالفهم او المعاهدة دفاع مشترك او اتفاقية سارية بين الاطراف وهذا الشيء

يخشى منه ويبقى اتساع رقعه المتدخلين ولكن يبقى محتمل ، ويمكن تحديد اهداف الازمة بعده نقاط وهي (الخزرجي ٢٠٠٩) .

١- يجب ادراك المظاهر المنعطف جديد في سلوك الدول

٢- اتخاذ القرارات المهمة وإجراءات واضحة في ادارة الازمة

٣- تجنب الكثير من التهديدات والوعود والتحذيرات تبدو ظاهرة

٤- تداخل الاحداث وتسارعها وبروز مظاهر التي تقلق السياسة الدولية

المحور الثاني : الازمة التونسية قبل عام ٢٠٢١ .

يرجع تاريخ الحركات الاحتجاجية في تونس حين اقدم (محمد البوعزيزي) على حرق نفسه ، وذلك بتاريخ (٢٠١٠/١٢/١٧) ، نتيجة مصادرة عربته المتنقلة ونجحت هذه الحركة بالإطاحة في الرئيس الشاب(زين العابدين)، وسميت هذه الحركة بحركة(الياسمين) (ماهر ٢٠١٩ ، ٦١) ، وكان هناك العديد من الاسباب التي دعت الى تلك الحركات الاحتجاجية ومن بينها (البزاز ٢٠١٢) .

١- هيكلية الانسداد السياسي بأطر لا تسمح بالتغيير الحر .

٢- ازمة البلاد الاقتصادية والتي استفحل فيها غلاء المعيشة وانهيار القدرة الشرائية لدى الاغلبية من الفئات الشعبية.

٣- الفساد والقمع الامني .

٤- استئثار فئة صغيرة بموارد الدولة .

٥- تفشي الفقر والبطالة في المجتمع التونسي .

٦- التهميش لبعض فئات المجتمع سواء كانت دينية او قبلية .

٧- اعتماد النظام الحاكم في تونس على الحل الامني لحل الخلافات مع الشعب وذلك عبر تشكيل عدد كبير من الاجهزة الامنية تقع على عاتقها نشر الخوف والرعب في صفوف الشعب لإعلان الحرب كل صوت معارض.

اثارت هذه الحادثة تعاطف الاهالي وبعد ذلك انطلت الاحداث لتتصدر في القنوات الفضائية والصحافة الاجنبية واشغلت مواقع التواصل الاجتماعي ، وبذلك اتسعت رقعة الاحتجاجات والتجأت السلطات الى استخدام القوة بكافة اشكالها الا ان ارادة المحتجين كانت اكبر ، ونجحت في تحويل هذه الحركات الاحتجاجية لتكون ثورة حقيقية (سكرافي ،١٣١) .

كل تلك العوامل ساهمت في تآكل النظام السياسي التونسي ليدخل الى مرحلة الانهيار ونتيجة لاشتداد الاحتجاجات فر الرئيس (بن علي) الى خارج البلاد في (١٤ كانون الثاني ٢٠١١) ، فأحتفظ السيد(محمد

الغنوشي) بمنصبه كرئيس وزراء ، وفي(١٧ كانون الثاني) من العام نفسه اعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة، والتي تظم الموالين للرئيس(بن علي) فتعاقبت على السلطة حكومتان على اثر خلع الرئيس (بن علي) ، وكذلك تكونت حكومة انتقالية ثالثة في(٧ مارس /اذار) ، وتعهدت بتنظيم انتخابات حرة وشفافة (الحمداني ٢٠١٣ ، ٨٢-٨٣) اذ تولى الحكومة الاولى(حمادي الجبالي) من(٢٤ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١١) وحتى (١٣ اذار /مارس٢٠١٣)،اما الحكومة الثانية فكانت برئاسة علي العريض من(١٣ اذار /مارس٢٠١٣) وحتى(٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) ، فيزداد الوضع تعقيداً في البلاد ، وتتوسع الاضطرابات فيتفق السياسيين على الدخول بحوار وطني للخروج من الازمة ، ويتم اختيار الحكومة الثالثة برئاسة (المهدي جمعة) في(٢٩ كانون الثاني / يناير٢٠١٤)حتى ٦ شباط/فبراير٢٠١٥) (ياسين ١٢٣،٢٠٢٠) .

فتعد حكومة (مهدي جمعة) حكومة تكنوقراط بالكامل اذ كان اعضاها من ذوي الكفاءات كما ، وانهم كانوا مستقلين ، وعلق الشارع التونسي اماله بهذه الحكومة كما ،واكد فريق من الاحزاب على اداء هذه الحكومة مرضي الى حد ما في حين انتقد اخرون حكومته ،ومن خلال الآراء المختلفة والمتعارضة على حكومته يمكن القول بأن حكومة (مهدي جمعة) نجحت في تأمين ، وعودها حيث تمكنت من تحسين الاوضاع الامنية ، واعداد الظروف الملائمة لإنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية .

اما في(٢٧ كانون الثاني ٢٠١٤) ،وبعد مخاض عسير امتد حوالي (٣) سنوات صدر الدستور التونسي الجديد بأغلبية اعضاء المجلس الوطني التأسيسي ،اذ يتكون دستور الجمهورية من توطئة و(١٤٩)فصلاً ويتوزعون على عشرة أبواب (مهني ٢٠١٨) ، فكانت هناك درجة توافق عالية ، ومشتركة بين اعضاء المجلس على طي صفحة النظام الاستبدادي ، وارساء عملية الديمقراطية فجاء هذا الدستور لمعالجة الخلل الذي رافق تطبيق النظام البرلماني من عام(٢٠١١)وحتى عام(٢٠١٤) (غني ٢٠١٥).

اما في (كانون الاول / ديسمبر من عام ٢٠١٤) ، جرت انتخابات رئاسية اولى مباشرة ، وبرلمانية ثانية فاز (الباجي) قائد السبسي في الانتخابات الرئاسية رئيس (حزب نداء) ادى ذلك الى تقليص دور (حركة النهضة) ولكنها قررت المشاركة في الحكومة من اجل المحافظة على دورها السياسي بعد ذلك شهدت الفترة تحالفاً بينهم ولكن كان ذلك التحالف هشاً مما ادى الى الانشقاقات داخل الحزب نفسه (عثمان ٢٠٢٣) .

فكانت الحكومات المتعاقبة التي بلغت اكثر من (١٠) حكومات بين عام(٢٠١١)وحتى(٢٠٢٠) غير قادرة على تقديم اصلاحات طويلة المدى .

عوامل واسباب الازمة التونسية

١- الاسباب السياسية

ان اصل الازمة يرجع الى نتائج الانتخابات عام(٢٠١٩) والتي نتج عنها مشهد برلماني متشتت فلا يمكن لأي حزب ان يشكل حكومة سواء بمفرده ام بتشكيل تحالف ثنائي او ثلاثي وبذلك فأن هذه الانتخابات لم تفرز اي اغلبية واضحة وصريحة لأي حزب او ائتلاف سياسي يمكن ان يقود حكومة مستقرة تستطيع تنفيذ برامجها هذه بالنسبة للانتخابات البرلمانية (مركز الجزيرة للدراسات ٢٠٢٣) اما الانتخابات الرئاسية فجاءت بقيس سعيد رئيساً لها والذي كان لا ينتمي لاي حزب سياسي (حمد ٢٠٢٢ ، ٦٠٨) .

فدخلت تونس في ازمة تنازع على الصلاحيات بين الرؤساء وهم كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وكذلك رئيس البرلمان فالأزمة الدستورية في تونس هي ازمة نظام سياسي ، اذ ان دستور عام (٢٠١٤) يجمع ما بين النظامين الرئاسي والبرلماني ويجعل السلطة منقسمة الى ثلاث رئاسات هذا ما افضى الى حالة من التنازع على الصلاحيات بين كل من(قيس سعيد)و(هشام المشيشي) و(راشد الغنوشي) وكذلك غياب الدور القضائي للمحكمة الدستورية في الفصل في النصوص المتنازع عليها بين السلطات الثلاث وهذا ما ادى الى تفاقم الازمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية و عطل اداء النظام البرلماني وسوء الاداء في التعامل كل هذه الازمات (حمد ،٦٠٨-٦١٠) .

وفي عام(٢٠٢١)اعلن(هشام المشيشي) عن تعديلات وزارية شملت احدى عشر حقيبة وزارية وتغيرات عديدة في الوظائف الحكومية نال الوزراء الجدد ثقة مجلس نواب الشع الا ان الرئيس قيس سعيد رفضهم متخذاً عدم احترام الدستور في مداولات مجلس الوزراء على التعديلات الوزارية كذريعة لرفضهم كما ورفض اصدار قانون اساسي يتعلق بأنشاء محكمة دستورية ورفض ايضاً اي تعديل دستوري ، ودعا ايضاً الى اعتماد نص جديد يدعو لنظام رئاسي وفي(٢٥)تموز طالب الالف من المحتجين بحل مجلس نواب الشعب واسقاط الحكومة واستمرت هذه الاحتجاجات حتى مساء(٢٥ تموز ٢٠٢١)الذكرى السنوية لعيد الجمهورية التونسية فأقيل قيس سعيد حكومة (هشام المشيشي) ورفع الحصانة البرلمانية عن كل اعضاء مجلس النواب واعفاء كل من وزير العدل والداخلية والدفاع وتعطيل العمل بعدة من مؤسسات الدولة وبعد ذلك اعلنت حركة النهضة وشخصيات قانونية اعتراضها ورفضها للقرارات واعتبار ما حصل انقلاباً على الشرعية وفي ايلول سبتمبر من العام نفسه علق قيس سعيد العمل بالدستور واعلن عن استشارة عامة من(١ كانون الثاني٢٠٢٢)وحتى(٢٠ اذار ٢٠٢٢)على مستوى البلاد كافة لجميع اقتراحات الاصلاحات الدستورية وفي شباط عام(٢٠٢٢)حل سعيد المجلس الاعلى للقضاء والذي سبب ادانه دولية ونتيجة لهذه القرارات تظاهر عدد من القضاة والوكلاء بالرداء الاسود امام المحكمة الرئيسية في تونس وذلك بتاريخ(١٠) شباط من نفس العام وفي(١٣) شباط اصدر(قيس سعيد) اعلاناً بتعينه مجلس اعلى للقضاء بشكل

مؤقتاً وبعد تفاقم الازمة مع اعضاء البرلمان اعلن سعيد بتاريخ(٣٠)شباط حله لمجلس النواب (نعيمة ٢٠٢٢ ، ٤٣-٤٨)

٢- الاسباب الاقتصادية

وتكمن تلك الاسباب في تردي الوضع الاقتصادي ، والذي يبرز من خلال التراجع المستمر للنمو فخلال الفترة من(٢٠١٧) وحتى عام(٢٠١٩) لم يتجاوز النمو حاجز ال (١,٥%) ، بالإضافة الى ارتفاع نسبة البطالة فارتفعت نسبة البطالة من(١٢%)قبل عام(٢٠١٠) الى(١٨%) في نهاية عام(٢٠٢٠) ، والتراجع المستمر للاستثمار الخاص ، وكذلك انتشار ظاهرة الهجرة غير النظامية (سعيد ٢٠٢٤) .

مع اضعاف اداء الدولة المتمثل في توفير الخدمات الاساسية للمواطنين على كافة المرافق العامة كماً ونوعاً مع انتشار ظاهرة الفساد ، واستشراءها والتعين عبر الولاء (عبد الرحيم ٢٠٢١ ، ١٢٤)

فوصلت الاحوال الاقتصادية تراجع غير مسبوق ومن أبرز المؤشرات على ذلك هو عدم توفر السيولة التي كانت تلزم لدفع الديون السيادية المستحقة في(اواخر شهر يوليو ٢٠٢١) فكان على الحكومة سداد قرضين تصل قيمة كل منهما (٥٠٠) مليون دولار الاول في (٢٤ يوليو)، والاخر في(٥ أغسطس من العام ٢٠٢١) كما وان الحكومة التونسية اخفقت في انجاز أي تقدم حقيقي في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة (٤) مليارات دولار، وبذلك واجهت البلاد خطر العجز عن سدادها الديون الخارجية، وتراجع التصنيف الائتماني للبلاد.

وفي ظل غياب برنامج إصلاح اقتصادي جنباً إلى جنب تراجع إيرادات القطاعات الاقتصادية المهمة مثل السياحة بسبب تداعيات أزمة كورونا فأدت ازمة كورونا الى انكماش الاقتصاد بنسبة(٨,٨%) بحسب البنك الدولي (البنك الدولي ٢٠٢٠) .

وفي عام ٢٠٢٣ شهدت عملية النمو تعثر كبير مما فاقم استمرار تردي الاداء الاقتصادي فغرقت تونس في ركود اقتصادي تزامن مع ارتفاع معدلات التضخم والاختلالات المالية الكبيرة هذا ما جعل الحكومة غير قادرة على التصرف.

فالواقع ان الاداء الاقتصادي الضعيف الذي سجله اقتصاد تونس ما هو الا امتداد لمساراته الذي يسلكها قبل مدة من الزمن ،والذي يتصف بضعف العوامل التي تؤدي الى بناء الحركات الاقتصادية فشهدت الاقسام الديناميكية في الاقتصاد انكماشاً .

٣- العوامل الاجتماعية

فكان من تجليات الوضع السياسي ، والاجتماعي الهش الذي اعقب ثورة عام(٢٠١١)، حدوث ازمة اجتماعية نتيجة لتراكم المشكلات كالبطالة ،وارتفاع نسبة الفقر في العديد من المناطق وبخاصة الريفية منها وغياب الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم ، اذ ان السلطات لم تنجح طيلة السنوات الماضية في ايجاد فرص عمل جديدة، اضافة الى ان الأوضاع زادت سوءاً عندما أغلقت الوظائف الحكومية عام(٢٠١٨) ، في ظل صعوبات الاقتصادية التي تواجهها ، وان ميزانية الدولة لم تعد قادرة على استيعاب المزيد من الرواتب، وهذه كانت من احد اسباب الازمة التونسية التي حدثت عام(٢٠٢١) ، بسبب سخط الشعب التونسي على الاوضاع الاجتماعية التي يعيشونها (الحيدري ٢٠٢٤) .

المحور الثالث : تأثير الازمة التونسية عام ٢٠٢١ الاوضاع السياسية.

ان تسارع الاحداث في تونس بشكل كبير قد تبدو لدى الكثير من المراقبين غير متوقعة و مفاجئة ، أذ منذ يوم الاحد(٢٥ تموز عام ٢٠٢١) ، وفي اعقاب الاجتماع الطارئ للقيادات الامنية والعسكرية برئاسة الرئيس السابق (قيس سعيد) ، اذ اعلن الاخير اعفاء(هشام المشيشي) رئيس الحكومة من منصبه بتاريخ (٢٠٢٠/٩/٢) وحتى (٢٠٢١/٧/٢٥) ، وتخذ قرار اخر يتعلق بتجميد اختصاصات وعمل البرلمان ، وذلك لمدة(٣٠) يوماً ، كما انه قرر تولي السلطة التنفيذية ، وذلك بمساعدة رئيس الحكومة يقوم بتعيينه بنفسه (الجزيرة نت) .

ان هذه القرارات لم تكن هي الوحيدة التي بررها رئيس تونس الذي استند الى المادة(٨٠) من دستور عام (٢٠١٤) ، الذي وافق عليه شعبياً، بل تبعها العديد من الاجراءات اذ شهدت عاصمة تونس في(٢٦ تموز)، انتشار واسع للجيش امتد الى محيط التلفزة الوطنية ، اضافة الى قيام الجيش بتطويق مجلس نواب شعب بالمدرعات ، وقد منع على رئيس المجلس (راشد الغنوشي)، والعديد من النواب في الدخول الى المجلس ، كما منع السفر عن كل النواب والعديد من مسؤولي الدولة ، فضلاً عن قيامه بإيقاف عمل مقر رئاسة الحكومة وتصريف الموظفين منها وتكليف الجيش بحمايتها ، اضافة الى اعفاء وزير الدفاع من منصبه(ابراهيم البرتاجي) ، ووزيرة العدل (حسناء بن سليمان) ، وكذلك اعفاء مدير المصالح المختصة في الداخلية ، والقيام بتجميد عمل مدير اقليم الامن الوطني ، وهذا بدوره اثر بشكل كبير على الاوضاع السياسية في البلاد ، اذ ان الرئيس (سعيد) قد اعلن عن تعطيل مهام المؤسسات الحكومية لمدة يومين باستثناء الكوادر الصحية والشرطة والجيش ، كما انه رافق ذلك الاجراء القيام بفرض حظر للتجوال في الليل

من الساعة (٧) مساءاً وحتى الساعة (٦) صباحاً يستمر لمدة شهر (مديرية الدراسات الاستراتيجية ٢٠٢١).

وتجدر الاشارة الى ان الرئيس(سعيد) قد اصدر امر بإعفاء (محمد لسعد) من مهامه كمدير ورئيس التلفزيون الوطني ، وفي(٢٩تموز) قامت الرئاسة بالإعلان عن ان رئيس (سعيد) قد كلف(رضا غرسلاوي) في تسيير عمل وزارة الداخلية بعد اقالة (هشام المشيشي) الذي كام مكلف في ادارة شؤون الوزارة بالنيابة ، كما اصدر الرئيس (سعيد) قرار بتعديل فترة التي يتم بها منع حظر التجوال واصبح الوقت من الساعة(١٠) مساءً الى الساعة(٥) صباحاً، ومنع كافة التجمعات العائلية العامة والخاصة ومنع كافة المظاهرات .

الخاتمة:-

وفي الختام يتضح لنا ان الأزمة التونسية في عام(٢٠٢١)، تعتبر نقطة تحول هامة في تاريخ البلاد السياسي والاجتماعي حيث انها جاءت نتيجة لتراكمات متعددة من الصراعات السياسية والاقتصادية التي شهدتها تونس منذ الثورة في عام(٢٠١١) فشهدت تونس انقلابًا سياسيًا بارزًا بخاصة بعد قرار الرئيس(قيس سعيد) تعليق عمل البرلمان وإقالة الحكومة في(٢٥ يوليو ٢٠٢١)، ما خلق حالة من الغموض الدستوري .

انعكاسات هذه الأزمة على الأوضاع السياسية كانت متعددة الجوانب وعميقة الى حد ما. فتفاقم الانقسام بين القوى السياسية، مما أدى ذلك الى حالة من الغموض وعدم الاستقرار وفقدان الثقة في المؤسسات السياسية ما جعل الوضع السياسي أكثر هشاشة.

أما في المجال الاجتماعي والاقتصادي فتأثرت البلاد بشكل كبير من تداعيات تلك الازمة ، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية فنجد ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتراجع في الاستثمار الأجنبي ، وحتى القطاع الصحي ضل يعاني من نقص الإمكانيات والأزمات المستمرة بسبب تفشي جائحة كورونا. كما وان غياب الاستقرار السياسي ادى الى الانخفاض في مستوى المعيشة وازدياد المشاكل الاجتماعية.

الاستنتاج :-

نستنتج مما تقدم :-

١- تعد الازمة التونسية عام(٢٠٢١) من اكثر الازمات التي اثرت على الاوضاع السياسية في تونس.

٢- ان الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة التونسية قبل عام(٢٠٢١) كان لها دور كبير ومؤثر في حدوث الازمة في البلاد.

٣- ادت الازمة الى غياب الاستقرار السياسي في البلاد مما ادى الى تدهور الاوضاع الامنة وانتشار اعمال العنف في البلاد .

٤- ان قرارات الرئيس التونسي التي اتخذها ادت الى غموض الدستور والذي انعكس بشكل سلبي على الاوضاع السياسية في البلاد

٥- تعد جائحة كورونا من اهم الاسباب التي ادت الى تزايد الازمة بسبب تدهور القطاع الصحي مما ادى الى سخط شعبي .

قائمة المصادر :

١) المفرجي، حسين علي . ٢٠٢٢. " دور وسائل الاتصال في إدارة الازمة العراقية عام ٢٠١٤ ". *مجلة مركز دراسات الكوفة* .العدد(٦٦) .

٢) الكيلاني ، عبد الله ابراهيم . ٢٠٠٩ . *ادارة الازمة: مقاربة التراث والاخر*. قطر : مركز البحوث والدراسات.

٣) سليم، سامي . ٢٠١٣ . نموذج مقترح للعلاقة بين ادارة المعرفة وادارة الازمات، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) .كلية التجارة - جامعه عين شمس. مصر .

٤) الريخت، ستيف . ٢٠٠٨. *اداره الازمات :فن الدفاع عن النفس للشركات*. مصر : الشركة العربية للإصدار العلمي مصر .

٥) زكي، سامح احمد . ٢٠١٧. " اداره الازمات" . *مجلة البحوث المالية والتجارية*. المجلد١٨ .العدد٢.

٦) السيد ، عليوه . ٢٠٠٢. *ادارة الازمات والكوارث- مخاطر العولمة والارهاب الدولي*. مصر : دار الامين للنشر والتوزيع .

٧) البسيوني ، محمد ابراهيم . ٢٠٢٢. "طبيعة الازمه في ليبيا ودور العوامل الداخلية والخارجية في اداره الازمات" . *مجلة البحوث المالية والتجارية*. كلية التجارة - جامعه بور سعيد .

٨) الخزرجي ،ثامر كامل محمد . ٢٠٠٩ . *العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات*. الاردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .

٩) ماهير ، حكيمة . ٢٠١٩ . *الحركات الاحتجاجية الجنور والتحولات* . برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .

١٠) البزاز ، سعد توفيق عزيز . ٢٠١٢ . " دوافع التغيير في الثورة التونسية " . *مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية* . العدد ٢ . بغداد .

١١) سكرافي ، مكرم . *تطور الحركات الاحتجاجية في تونس من انتفاضة الخبز الى ثورة الياسمين السياقات والمسارات والرهانات المستقبلية : مقاربة سوسيوانثروبولوجية* . برلين : المركز الديمقراطي العر بي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

١٢) الحمداني ، كفاح عباس رمضان . ٢٠١٣ . *حركة التغيير في تونس الاسباب والتحديات* . مركز الدراسات الإقليمية .

١٣)ياسين ، فاطمة عيال . ٢٠٢٠ . التحول الديمقراطي في تونس بعد العام ٢٠١١. رسالة ماجستير - جامعة بغداد . كلية العلوم السياسية .
١٤)مهني ، مراد . ٢٠١٨ . " الحراك الثوري التونسي وتحديات اللاتوازن الجهوي " . *مجلة دراسات افريقية* . العتبة العباسية المقدسة .
١٥) مركز الدراسات الافريقية . العدد ٤ ، ٢٠١٨.
١٦)غني ،سيسيل . ٢٠١٤ . تقرير دستور الجمهورية التونسية الصادر في ٢٧ جانفي ٢٠١٤ وحوكمة القطاع الامني . مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة . تاريخ المشاهدة ٢٠٢٤/١١/٢. متاح على الرابط https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents.
١٧)عثمان ، احمد جاد الرب . ٢٠٢٣ . " ادارة عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٦ " ، *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* . جامعة الاسكندرية - مصر . العدد ١٦ .
١٨)تونس ازمة سياسية بغطاء دستوري . مركز الجزيرة للدراسات . ٢٠٢١ .
١٩)بني حمد ، عارف . ٢٠٢٢ . " فشل عملية الانتقال الديمقراطي في تونس ٢٠١٠-٢-٢٠٢١ الاسباب والسيناريوهات المتوقعة " . *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب* - كلية الآداب . العدد ٢ .
٢٠)نعيمة ، سمر رحيم . ٢٠٢٢ . *تونس بعد التغيير ٢٠١١-٢٠٢٢* . بغداد : مركز الرافدين للحوار .
٢١)سعيد ، كرم . ٢٠٢٣ . الازمة السياسية في تونس : تحديات راسخة ومسارات قلقة . منشور بتاريخ ١٤ اغسطس ٢٠٢٣ تمت مشاهدته بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٠ ، متاح على الرابط https://rewaqbaghdad.org/ar/version/1692093298
٢٢)عبد الرحيم ، حافظ واخرون . ٢٠٢١. *تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس ٢٠١٠-٢٠٢٠ معضلات التوافق والاستقطاب* . بيروت : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .
٢٣)البنك الدولي . تقارير عن تونس عام ٢٠٢٠ - متاح على الرابط https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home
٢٤)الحيدري ، صغير . ارتفاع معدلات البطالة في تونس يهدد الاستقرار الاجتماعي. منشور بتاريخ 23نوفمبر ٢٠٢٣. تمت مشاهدته بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٠، متاح على الرابط https://www.independentarabia.com
٢٥)الجزيرة نت . شريط الاحداث في تونس . تم نشره بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٩، تمت المشاهدة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٠. متاح على الرابط https://bit.ly/3xQcFJK.
٢٦)روسيا اليوم RT. الجيش التونسي يمنع الغنوشي من دخول البرلمان بعد قرارات سعيد . نشر بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٦. تمت مشاهدته بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٠. متاح على رابط https://bit.ly/3D18L4P.
٢٧) مديرية الدراسات الاستراتيجية . ٢٠٢١ . *الازمة في تونس : الخلفيات والسياق والمواقف* . لبنان : المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق .

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Al-Mufarji, Hussein Ali. 2022. "The Role of Communication Media in Managing the Iraqi Crisis in 2014". Journal of the Kufa Studies Center. Issue (66).
2- Al-Kilani, Abdullah Ibrahim. 2009. Crisis Management: An Approach to Heritage and the Other. Qatar: Research and Studies Center.
3- Salim, Sami. 2013. A Proposed Model for the Relationship between Knowledge Management and Crisis Management, PhD Thesis (Unpublished). Faculty of Commerce - Ain Shams University. Egypt.
4- Al-Richt, Steve. 2008. Crisis Management: The Art of Self-Defense for Companies. Egypt: Arab Company for Scientific Publishing Egypt.
5- Zaki, Sameh Ahmed. 2017. "Crisis Management". Journal of Financial and Commercial Research. Volume 18, Issue 2.
6- Al-Sayed, Aliwa. 2002. Crisis and Disaster Management - The Risks of Globalization and International Terrorism. Egypt: Dar Al-Amin for Publishing and Distribution.

7- Al-Basyouni, Muhammad Ibrahim. 2022. "The Nature of the Crisis in Libya and the Role of Internal and External Factors in Crisis Management". Journal of Financial and Commercial Research. Faculty of Commerce - Port Said University.
8- Al-Khazraji, Thamer Kamel Muhammad. 2009. International Political Relations and Crisis Management Strategy. Jordan: Majdalawi Publishing and Distribution House.
9- Maher, Hakima. 2019. Protest Movements: Roots and Transformations. Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies.
10- Al-Bazzaz, Saad Tawfiq Aziz. 2012. "Motives for Change in the Tunisian Revolution". Journal of Basic Education College Research. Issue 2. Baghdad.
11- Skrafi, Makram. The development of protest movements in Tunisia from the bread uprising to the Jasmine Revolution: Contexts, paths and future stakes: A socio-anthropological approach. Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies.
12- Al-Hamdani, Kifah Abbas Ramadan. 2013. The movement of change in Tunisia: causes and challenges. Center for Regional Studies.
13- 13) Yassin, Fatima Ayyal. 2020. Democratic transition in Tunisia after 2011. Master's thesis - University of Baghdad. College of Political Science.
14- Mahni, Murad. 2018. "The Tunisian revolutionary movement and the challenges of regional imbalance". Journal of African Studies. Al-Abbas's Holy Shrine.
15- Center for African Studies. Issue 4, 2018.
16- Ghani, Cecil. 2014. Report on the Constitution of the Republic of Tunisia issued on January 27, 2014 and the governance of the security sector. Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces. Viewed on 2/11/2024. Available at https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents.
17- Othman, Ahmed Gad El Rab. 2023. "Managing the Democratic Transition Process in Tunisia in the Period 2010-2016", Scientific Journal of the Faculty of Economics and Political Sciences. Alexandria University - Egypt. Issue 16.
18- Tunisia: A Political Crisis with a Constitutional Cover. Al Jazeera Center for Studies. 2021.
19- Bani Hamad, Aref. 2022. "The Failure of the Democratic Transition Process in Tunisia 2010-2-2021: Reasons and Expected Scenarios". Journal of the Union of Arab Universities for Arts - Faculty of Arts. Issue 2.
20- Naima, Samar Rahim. 2022. Tunisia after change 2011-2022. Baghdad: Al-Rafidain Center for Dialogue.
21- Saeed, Karam. 2023. The political crisis in Tunisia: entrenched challenges and troubled paths. Published on August 14, 2023, viewed on 11/20/2024, available at https://rewaqbaghdad.org/ar/version/1692093298
22- Abdul Rahim, Hafez and others. 2021. The experience of democratic transition in Tunisia 2010-2020: Dilemmas of consensus and polarization. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
23- The World Bank. Reports on Tunisia in 2020 - Available at https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home

24- Al-Haidari, Saghir. High unemployment rates in Tunisia threaten social stability. Published on November 23, 2023. Viewed on 12/10/2024, available at https://www.independentarabia.com

25- Al-Jazeera Net. Events tape in Tunisia. Published on 7/29/2021, viewed on 12/10/2024. Available at https://bit.ly/3xQcFJK.
26- Russia Today RT. Tunisian army prevents Ghannouchi from entering parliament after Saied's decisions. Published on 7/26/2021. Viewed on 12/10/2024. Available at https://bit.ly/3D18L4P .
27- Directorate of Strategic Studies. 2021. The crisis in Tunisia: background, context and positions. Lebanon: Advisory Center for Studies and Documentation.